

Distr.
GENERAL

TD/417
17 January 2008

ARABIC
Original: ENGLISH

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



الدورة الثانية عشرة

أكرا، غانا

٢٠-٢٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٨

نتائج الاجتماع المعنون "تسخير العلم والتكنولوجيا، والابتكار، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية"

اجتماع سابق للمؤتمر، جنيف، ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧

مذكرة من إعداد أمانة الأونكتاد

موجز المناقشات

١- ناقش المشاركون من خبراء الحكومات، والمنظمات الحكومية الدولية، والأكاديميات والمنظمات غير الحكومية، ما يمكن أن يقدمه العلم والتكنولوجيا، والابتكار، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، من مساهمة هامة في تحقيق العديد من الأهداف الإنمائية بوسائل تشمل تعزيز القدرات الإنتاجية للبلدان النامية. واتفق الخبراء على أن الاستثمار في العلم والتكنولوجيا أمر أساسي. وأشاروا إلى أنه ينبغي أن تدعم السياسات الحكومية العلم والتكنولوجيا، والابتكار، وتوفير إطاراً تنظيمياً (معتمداً على العلم) للتكنولوجيات الصناعية. ولوحظ أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تحدث تغييرات في أسلوب البحث والتطوير في مجالي العلم والتكنولوجيا. وتعمل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أيضاً معدل تطوير واعتماد التكنولوجيا. وكثيراً ما تفتقر المؤسسات الأكاديمية والعامة إلى الخبرة اللازمة لمعالجة هذه التغيرات. وتتعلق إحدى مسائل السياسة العامة بكيفية رفع مستوى المؤسسات الأكاديمية من حيث زيادة قدرتها على الترابط والتعاون.

٢- وذكر أن الخبرات المكتسبة من البلدان المتقدمة في مجال سياسات العلم والتكنولوجيا، والابتكار، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ليست قابلة للتطبيق كلياً في البلدان النامية وأنه ينبغي تكييفها. وذلك ينطبق بصورة خاصة على البلدان النامية الأصغر حجماً وعلى أقل البلدان نمواً حيث ينبغي رفع قدرات العلم والتكنولوجيا والابتكار من عنصر لا وجود له أو هامشي في جدول أعمال التنمية إلى عنصر أساسي في استراتيجية

كل بلد للحد من الفقر وبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. ولتحقيق هذا الغرض يجب أن تعمل الحكومات بالتعاون الوثيق مع المجتمع المدني والهيئات الأكاديمية.

٣- وناقش المشتركون كيفية تحوّل نموذج العلم والتكنولوجيا، والابتكار من نموذج "خطي" إلى نموذج "دائري" لنظم الابتكار الوطنية. وتعكس النماذج "الدائرية" الإطار الحالي الأكثر تعقيداً إلى حد كبير والذي ينبغي فيه لمقرري السياسات العامة الاهتمام بجميع التفاعلات القائمة فيما بين جميع الجهات الفاعلة في نظم الابتكار الوطنية (المستهلكون، والشركات، ونظم التعلم، والنظم المالية، والهياكل الأساسية الأخرى، والحكومة). وتنشأ صعوبات إضافية من التفاوت في سرعة تطور السياسات العامة مقارنة بسرعة التطور التكنولوجي. وثمة حاجة في هذا المجال إلى تمحيص جاد للسياسة العامة وإيلاء الاعتبار بشكل متوازن لنطاق وأهمية آثار السياسات المتبعة في مجال التكنولوجيا. وتوجد جوانب أخرى للسياسة العامة في مجالات العلم والتكنولوجيا، والابتكار ينبغي إيلاؤها الاهتمام، وهي الانفتاح، والشفافية، والإشمال الاجتماعي، والمساواة بين الجنسين.

٤- ولوحظ أنه على الرغم من أن أنشطة العلم والتكنولوجيا ما انفكت "تفقد طابعها الوطني" بشكل متزايد، حيث يجري تنفيذها عبر الحدود وتتولاها كيانات من القطاعين العام والخاص، فهناك تفاوت في عولمة العلم والتكنولوجيا ولا يوجد ما يثبت انتشارها انتشاراً منصفاً في البلدان النامية. ولئن كان يصح القول إن العولمة والاستثمارات الخاصة أدت إلى زيادة قدرات البحث والتطوير في بعض البلدان، فإن إصدار تعميمات على أساس تجربة عدد قليل من البلدان النامية الكبيرة الحجم هو أمر مضلل.

٥- وعرض في الاجتماع عدد من مبادرات الشراكة الدولية الرامية إلى بناء قدرات العلم والتكنولوجيا، والابتكار في البلدان النامية. وشملت تلك المبادرات مشروع المكتبة الإلكترونية العراقية للعلوم (الممول من حكومة الولايات المتحدة) وشبكة مراكز الامتياز التابعة للأونكتاد والتي تكفلت بها حكومة إيطاليا.

٦- ولدى مناقشة تجارب البلدان النامية في مجال ابتكارات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، أشير إلى أن تأثير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يعتمد على مسائل معقدة تتمثل في آليات ونتائج التنفيذ، والتعلم، والتغذية المرتدة. وتشكل الروابط بين المؤسسات والتكنولوجيات والمعارف والخوافز أمر حاسم الأهمية. ولقد أظهرت الشواهد في البلدان النامية أن التركيز المحدود على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لا يفضي إلى ابتكار متوازن. ولمعالجة هذه المشكلة يجب وضع سياسات لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في إطار سياسات أوسع لنظم التكنولوجيا والابتكار الوطني وكذلك في إطار سياسة إنمائية شاملة.

٧- ويعتبر أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في العمالة جانباً أساسياً لمساهمة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ولم تخلق التكنولوجيا ظروفاً متكافئة بل على العكس دعمت الموارد المتوافرة أصلاً وقد تزيد الفجوة بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية. ويجب على المؤسسات والعمال امتلاك القدرة على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. والشرط الضروري لتحقيق ذلك هو عمل القوى العاملة في القطاع الرسمي. ويوجد شرط آخر هو انتهاج نهج للسياسة العامة يرمي إلى تنمية العمل المنتج الذي يسمح بتقاضي أجور معقولة.

٨- وتم التشديد على أن الشراكات بين القطاعين العام والخاص في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تستوجب التفاهم المتبادل بشأن أدوار ومساهمات كل شريك وتقاسم المخاطر بالتساوي. وقد تدعو الحاجة إلى إجراء تعديلات تشريعية لأغراض منها على سبيل المثال تحسين تحديد حقوق والتزامات الشركاء وأساليب التفاعل بينهم ضمن إطار مرن.

٩- وأشار الخبراء، لدى مناقشة الإدارة العالمية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، إلى بعض العقبات التي تواجهها البلدان النامية في مجال المشاركة الفعالة. فقد أصبحت بعض المحافل من التخصص ما جعل الحكومات، ولا سيما حكومات البلدان النامية، تواجه، في أحيان كثيرة، صعوبات في متابعة أنشطتها. كما يوجد اختلاف في أساليب العمل ولا تشكل الاعتبارات الإنمائية سوى أهمية ثانوية أحياناً. وهناك أيضاً نقص في المعارف اللازمة. ولإحراز تقدم، يجب النظر إلى إدارة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من منظور آثارها في التنمية. وينبغي أن تشترك البلدان النامية بصورة فعلية في تلك العمليات لكي لا تصبح مطبقة للمعايير بدلاً من أن تكون محددة لهذه المعايير.

١٠- وقال عدة مشتركين إن نظم الملكية الفكرية الدولية الحالية تحد من إمكانية مساهمة العلم والتكنولوجيا في التنمية وتعوق نقل التكنولوجيا. واقتُرح أن يؤخذ جدول الأعمال الإنمائي الذي وضعته المنظمة العالمية للملكية الفكرية مؤخراً، في الاعتبار في الأعمال التحضيرية للأونكتاد الثاني عشر. وطرح سؤال بشأن أفضل أسلوب لترويج جدول الأعمال الإنمائي للمنظمة العالمية للملكية الفكرية في إطار الأونكتاد، ومنتدى إدارة الإنترنت، والهيئات الأخرى. ورئي أيضاً أنه ينبغي تطوير نظم الملكية الفكرية الدولية ومقارنتها بالطرائق الأخرى لتنمية وتقاسم (أ) العلم والتكنولوجيا، (ب) والبحث والتطوير. وتشمل هذه الطرائق أطر الاستفادة المشاعة - ولا سيما في سياق المجتمع والاقتصاد الحديثين المعتمدين على المعرفة - وبحث الأونكتاد آثار تلك الأطر على البلدان النامية.

١١- وذكرت وفود عديدة أنه ينبغي للأونكتاد أن يولي أولوية عليا للعلم والتكنولوجيا، والابتكار، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ورئي أيضاً أن الابتكار يمكن أن يشكل من أبرز أنشطة الأونكتاد وأنه ينبغي أن يعزز الأونكتاد أعمال البحث والتطوير من أجل التنمية التي تستفيد منها جميع البلدان النامية. ويجب إيلاء الاهتمام، أيضاً، لصلة "الهندسة" في إطار العلم والتكنولوجيا. ومن الجوانب الأخرى التي ينبغي أن يجلها الأونكتاد دور التعاون فيما بين بلدان الجنوب في مجالي البحث والتطوير، وكيفية تعزيز تطبيقات التكنولوجيا واستخدامها لتيسير بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. وينبغي أن توفر نتائج مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات المبدأ التوجيهي اللازم للأنشطة المضطلع بها في هذا المجال. ونظراً إلى أن أمانة الأونكتاد تقوم، أيضاً، بوظيفة أمانة لجنة تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، فقد أوصي بأن يقوم الأونكتاد بتحسين اتساق برنامج عمله مع برنامج عمل لجنة تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية وأعمال متابعة مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات.